بازبین شده
۱۳۵۴خ
میکروفیلم تهیه شد

کتابخانهٔ آستانقدس

اسم کتاب حاشیه بر حاشیهٔ شرح جدید تجرید .... عربی
مصنف آقا جمال خوانساری ....
مؤلف
خطی نستعلیق و شکسته ۱۳ سطری ....
چاپی
سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۵۰۲
جزء کتب حکمت .... شماره ....
شمارهٔ عمومی ۹۲۲۷ .... شمارهٔ قبض ....
واقف .... جمع‌آوری آستان قدس .... تاریخ وقف دیماه ۱۳۴۱
طول .... ۱۵ .... عرض .... ۱۰ .... گنجه ....

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

وای بر مرغ اسیری که [illegible] بجای
ذوق پرواز چه داند تو که پرورده بدامی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بازبینی
۱۲۵۴۲ خ

[illegible] اين مجلد [illegible] وقف [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين

قوله عبر فيه حدوث الخلق الخ اشارة الى طريقتها اي من المتكلمين

الذين قالوا علة الحاجة الى المؤثر انما هي الحدوث ولذلك

احالوا استناد القديم الى المؤثر وزعموا انه يوجب لقبية الواجب وتقرير

طريقتهم ان يقال العالم حادث لما دل الدليل عليه فلا بد له

من محدث ويجب الانتهاء الى محدث غير حادث دفعا للدور

او التسلسل وهو الواجب فيثبت المطلوب وقوله اوامكانه

بشرط الحدوث اشارة الى طريقة طائفة اخرى منهم الذين قالوا

علة الحاجة هي الامكان بشرط الحدوث وتقريرهم ايضا قريب

من ما سبق هكذا افاده بعض المحققين وانت خبير بان

دعوى ان المحدث الغير الحادث واجب البتة فانه على تقدير

جعل علة الحاجة الحدوث فهذا القول يلزمه القول بان القديم

ولهذا كان

هو المحقق الفاضل مولانا عبد الرزاق اللاهيجي

وان كان ممكناً لا يحتاج الى المؤثر نعم يجوز ان يدل
دليل من الخارج على امتناع التقدم الممكن ولا كلام فيه فجعل كلام
هؤلاء مبنياً على تلك الدعوى كما هو ظاهر كلام هذا المحقق فاسد جداً
ثم ان بعد تسليم تلك الدعوى لا حاجة لهم الى بناء دليلهم على حدوث
العالم اذ يكفيهم ان يقولوا لا شك في وجود الحوادث
من الحوادث اليومية فلا بد لها من محدث فيجب الانتهاء الى
محدث غير حادث دفعاً للدور او التسلسل وهو الواجب
فقد صرح ببناء الكلام على حدوث العالم وبين اخصرية الطريق الالهي
بالنسبة الى هاتين الطريقين بانهما مبنيان على حدوث العالم
ثم بعد التمسك بحدوث العالم لا يناسب ان يقول ويجب الانتهاء
الى محدث قديم بل الاولى ان يقول فلا بد من محدث غير حادث
دفعاً للدور او التسلسل فظهر ما ذكرنا في طريقتهم ان يقال العالم
بمعنى ما سوى الواجب حادث للدلائل الدالة عليه فلا بد من محدث

غير حادث دفعاً للدور او التسلسل وهو لا بد ان يكون واجباً اذ
الممكنات جميعها حادثة بناء على حدوث العالم وح فالكلام
في اثبات حدوث العالم وسنشير الى ما فيه وقس عليه ما ذكرنا
على طريقة الثانية والمستكلف حمل كلام هذا المحقق ايضاً على ما ذكرنا
فتامل واما الحكماء ومن يحذو حذوهم فقد ذهبوا الى ان علة الحاجة
هي الامكان فقط وهو كما تقرر في محله وبعد هذا فقد اختلفوا
في اثبات الواجب فالالهيون منهم نظروا الى نفس الموجود من حيث هو
موجود كما ذكره المص قدس سره والطبيعيون تمسكوا بالحركة وتقرير دليلهم على
ما نقله العلامة التحريري في كتابه المسمى باسرار الخفية هو ان للافلاك
لذواتها امر من الشيء المستحيل لمن يتحرك في جهة وليست مقولة
متحركة بالطبيعة فهي اذن نفسانية فلا بد لها من غاية وليست
السوافل ولا العوالي ولا العقول الجسمانية فهي اذن غير جسمانية
فان كانت ممكنة لزم التسلسل والا فهي واجبة وهذه الطريقة مبنية

مع مقدمات

٣٠

هو الفاضل ميرزا ابراهيم بن المحقق مولانا صدرا الشيرازي

سنه ١٢٤٢

ورق

على مقدمات فاسدة انتهى كلامه رفع مقامه وللامر كما اداه وقال بعض
الفضلاء المعاصرين سلمه الله ان الطبيعيين حيث تدلوا بالنظر في الحركة
والمتحرك الذي هو موضوع علمهم بعد ما اثبتوا ان لكل متحرك محركا
ولا يجوز ان يكون الشيء محركا لنفسه ويمتنع ذهاب سلسلة المحركات
لا الى اول على وجود محرك اول غير متحرك ولا متغير لا في صفاته كالمتحرك
في المقولات المشهورة ولا في ذاته كالممكن المنتقل من الليسية
الذاتية الى الايسية والذي علامه طابق شيخنا وهذه طريقة الخليل
على نبينا وعليه السلام حيث قال لا احب الافلين انتهى وحاصل التقرير
كما ترى في الضعف اما اولا فلا ابتنائه على ما لا يتم بيانه واما ثانيا فلان
ما ذكروه على تقدير تمامه كانه لا يشمل الانتقال من الليسية
الذاتية الى الايسية الخ واما ثالثا فلان كون الممكن ح
منتقلا من الليس الى الايس وان اشتهر بينهم لكنه محل تامل لاحتمال
ان يكون بطريق الكون ولف وليس هنا موضع تحقيقه

هذا تم فيما نقله عن والده تأمل اذ الخليل عليه السلام استدل بالحركة والتغير
على وجود الواجب تعالى بافول الكوكب على عدم كونه واجبا وهو التغير
هذا من ذلك فليتأمل وقد قرر والطريق الطبيعيين بوجه
اخرى قريبة من هذا الحيث لا فائدة معتد بها في ذكرها فقد
اعرضنا عنها وفي بعض الحواشي ان بعضهم يستدلون على ملاحظة
مع قطع النظر عن العدم والحدوث
الامكان بان الممكن من حيث هو ممكن لا بد له من موجد ولا بد
من الانتهاء الى الواجب لئلا يلزم الدور والتسلسل ثم وفق
ان كون طريقة الالهيين اخصر من هذا غير ظاهر ولعل وجه
العدول عنه انما هو كون هذا الطريق اوثق واشرف وفيه
تأمل لان في هذا التقرير لا بد من بيان وجود الممكن بخلاف
طريق الالهيين فيكون مقدماتها اقل بالنسبة الى هذا
ولا نعني بالاخصرية الا هذا ثم كون طريقة الالهيين اخصر
من طريقة الطبيعيين ظ واما من طريق المتكلمين فلكونهما متحدتين

عن حدوث العالم

بل استدل صح

لولا ما قاله الاصفهاني دام فضله منه

على حدوث العالم وبعض الافاضل بعده ما بين انحصاريته في الطريقين
بالنسبة الى طريقة الحركة قال ولا بالنسبة الى طريقة الحدوث
والامكان لشرط الحدوث فلعدم الاحتياج الى استقلاله للامكان
والوجود كما في غيره من الطريقين المذكورين لا اخذ للامكان فقط غير
خفي واما اخذ الوجود فلان الحدوث المعتبر في احدهما هو نفس
الوجود وفي اخراتيه ماخوذ فلان الممكن ما لم يخرج من العدم الى
فضاء الوجود لم يحتج الى العلة مما يمكن ان عدم العلة علة لعدم
الممكن فهو ليس على الحقيقة بل على المجاز لعدم تحقق التاثير في العدم والتأثير ثم
انتهى وفي بعض النسخ بدل الحدوث في قوله الى طريقة الحدوث
الامكان وعلى الوجهين لا يخفى ما فيه من التشويش اما على الاول
فلان اخذ الحدوث في كل من الطريقين فلا وجه لقوله ولا اما اخذ
الوجود الخ بل كان الصواب ان يقول واما اخذ الوجود
لان الحدوث المعتبر فيهما هو نفس الوجود لانه الوجود بعد العدم

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

وهبوط ولا على التنبيه فلان طريقة الامكان غير مذكور في كلام المحشي

وليس ايضا في كلامه اشر منه فانه لتعرض له بهذه العبارة

وعدم التعرض لطريقة الحدوث المذكورة في كلام المحشي كان ذي

بعد اتم لما ذكره من ان الممكن ما لم يخرج من العدم لم يحتج الى العلة

غير م بل التحقيق ان كلا طرفي الممكن محتاج الى العلة ولا فرق

بين الوجود والعدم اصلا والقول بان عدم العلة علة العدم المعلول

على الحقيقة والمجاز فيه وتحقيق المقام يطلب من تعليقات الذي

دام ظله العالي على حواشي التجريد فالصواب ان يبين اخذ الوجود

بان الممكن ما لم يوجد لم يحتج الى العلة الموجدة بل يكفي فيه عدم العلة

غاية الامر وجوب ان يكون ذلك العدم عدم ممتنع بالذات او

ينتهي اليه فلا بد في اثبات الواجب من بيان وجوب العلة الموجدة

كما لا يخفى وبعبارة اللتيا والتي يرد عليه ان طريقة الامكان ايضا

من اخذ الوجود اذ لو لم يكن موجودا فلا ترديد ولا حاجة الى

شرح ع

علة ولا دور ولا تسلسل وهو ظ وكان وقع سهو في هذا الكلام

والله يعلم واما كونها اوثق فهو بالنسبة الى طريقة الطبيعيين

ظ وكذا بالنسبة الى طريق المتكلمين لابتنائهما على حدوث

العالم الذي يشكل اثباته بالدليل العقلي بحيث لا يتطرق

اليه بل نقول لا يصلح دليلا عليه انما يتم بعد اثبات الوجب

واما قبله فلا يمكن الاستدلال لوجه صالح لما اعتمد على حدوث

العالم بمعنى ما سوى الوجب نعم قد يستدلوا على حدوث

عالم الجسمانيات فحسب ذلك لا يثبت المط اذ لعله ينتهي السلسلة

قديم غير جسماني ممكن يكون هو المحدث للحوادث فلا يثبت الاحتياج

الى الوجب الا ان يتمسك بالدعوى المذكورة سابقا وقد عرفت

فيها فتامل ايضا القول بان علة الحاجة هي الحدوث

او الامكان بشرط حدوث خلاف التحقيق فطريقة الالهيين

اوثق بنيانها واعلم ان الشيخ ايضا حكم بكون منهج الالهيين

أوثق وأشرف من غيره حيث قال في آخر النمط الرابع من الاشارات

تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول ووحدانيته وبراءته

عن الصفات إلى تأمل لغير نفس الوجود ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه

وفعله وإن كان ذلك دليلا عليه لكن هذا الباب أوثق وأشرف

ثم قال سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين

لهم أنه الحق وقوله تعالى أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد

إشارة إلى فرقتين وقسم الطريقة الثانية بطريقة

الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه وإنما كان منهجهم

الأوثقية باعتبار أنه لا يحتاج إلى اعتبار حدوث وحركة

بل يكفي التمسك بأصل الوجود بخلاف مناهج الأخرى فإنه لا بد

فيها من بيان وجود حادث ومتحرك وهذا وإن كان ظاهرا

لكن لا شك أن الأول أوثق فتدبر وقال المص قدس سره في شرح

الاشارات في بيان وجه الأوثقية والأشرفية أن أولى البراهين

صحة

ناقص

عبطة القفن

وانه

باعطاء اليقين هو كالاستدلال بالعلة على المعلول واما عكسه الذي
هو الاستدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطي اليقين
وهو اذا كان للمعلول علة لم يعرف بها كما بين في علم البرهان
انتهى وقال صاحب المحاكمات ان قيل اما الاستدلال بالوجود
على الواجب ليس استدلالا بالعلة على المعلول وهو الاستدلال
من وجه اخر وهي معلولاته فانه الطريق المختار يثبت
واجب الوجود ثم يستدل به على سائر الموجودات (الصديقين)
فيثبتون سائر الموجودات ويستدلون بالحق على وجودها
وبعبارة الاخرى انما يثبت الحق ويستدل به على الخلق
واما هم فيثبتون الخلق ويستدلون به على الحق فطريقنا اشرف
واوثق انتهى كلامه وزيد اكرامه ولا يخفى ما فيهم
من التكلف والتعسف والمحشون تارة اثبتوا كون هذا البرهان
لميا بان كون الله لم مصنوعا ومجعولا علة لكون الواجب

فهذا الاستدلال بالعلة على [illegible] المعلول

صانعاً للعالم اي هو علة لهذا الوجود لا الربطي للواجب تعالى لان الوجود

في نفسه لان الوجود في نفسه للواجب تعالى ليس معلولا ووجود العالم

في نفسه معلول للواجب تعالى والوجود الربطي للواجب تعالى وهو كونه

صانعاً للعالم معلول له ثم باعتبار مصنوعيته ومجعوليته ولا

استبعاد في ذلك كما في المؤلفية وذي المؤلفية فان كون

الشيء مؤلفاً هو الذي المؤلفية له ثم ثبت فكون العالم

مصنوعا ومجعولا عنه لكونه ذا جعل واجب بالذات

ولما اورد انه يلزم حينئذ ان لا يثبت للواجب تعالى صانعية

العالم باعتبار ذاته فقط مع قطع النظر عن ملاحظة

حال العالم اجاب بعضهم بان صانعية العالم يمكن باعتبارها

من وجهين احدهما بحيث يكون وصفا للعالم ومعناها

حينئذ كون الواجب صانعا للعالم وللعالم صفتان احديهما المصنوعية

والمجعولية والاخرى كونه ذا صانع جاعل والاولى على تقدير ثبوته

بحيث يلزم

بلغ مقابلة

[illegible]

والنتيجة

واله

والنتيجة كون العالم ذا صانع واجب الوجود لا كون الواجب
صانع العالم وصورة القياس هكذا العالم مصنوع وكل
مصنوع ذو صانع واجب بالذات فالعالم ذو صانع
واجب بالذات لا كون الواجب صانع العالم [illegible] ينكشف
بعد حقيقته [illegible] [illegible] الى النظر [illegible]
بطريق الاتفاق [illegible] [illegible] للواجب [illegible] بالنظر
الى ذاته [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
وينكشف عندنا حقيقة [illegible] القياس [illegible] [illegible]
صانع العالم لازمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
اصطلاحا بان يكون حقيقة القياس ملزومة لحقيقة
كون الواجب صانع العالم وعلة بالقياس اليه لان ثبوت
صانعية العالم ليس معللا بالغير ذاته اصلا بالمعنى اللغوي
يعني انه لا ينفك احد المعنيين عن الاخر لانه لو ثبت القياس

المذكور يصير كون الواجب صانعا للعالم بديهيا لا يحتاج الى
نظر وفكر اصلا ويمكن ان يقال ان كون الواجب صانعا للعالم
قد ظهر حقيقته بحيث اللهم الا ان له دليلا لميا هذا اذا ثبت مطلقا
وانت خبير بما فيه اما اولا فلان مبنى ما ذكره من حديث المواقف
وذي المؤلف الذي نقله عن الشيخ لا يرجع الى التحصيل كما يشهد
به التامل واشار اليه الوالد قدس سره العالي في حواشيه
على حواشي التجريد واما ثانيا فلان هذا التكلف والتمحل
يجري في جميع الاستدلالات الانية ولا اختصاص له بهذا
الدليل بل يجري في الطرق الاخرى ايضا فلا يصلح وجها
لاولوية هذا الطريق وبالجملة فان هذا الوجه وضعفه
ظ لا يحتاج الى تجشم بيان فلا علينا ان نتعرض
لما فيه من الامور الاخر فتامل وبوجه اخر قالوا
ان الاستدلال ههنا انما هو بحال مفهوم الموجود و

احتياج

ذلك

ذي احتياج فرده الممكن الى العلة على ما في حاشية بعض المعاصرين

او كونه ذا فرد في نفس الامر كما ذكره بعض الافاضل عن بعضه

واجبا على ذهنا الوجوب في نفسه وكون طبيعة الموجود متحققا

على فرد هو الواجب لانه [illegible] استدلال

بحال تلك الطبيعة [illegible] لها معلولة للتي له ذلك [illegible]

ايضا كما ترى وتارة يقولون ان جميع [illegible] اثبات [illegible]

لمية بحسب الحقيقة [illegible] من الشيخ [illegible]

شبهته بالان لكونه بحسب [illegible] من المعلول [illegible]

او للامكان بشرط الحدوث [illegible]

هذا المنهج لكونه نظرا الى طبيعة الموجود وهي ليست معلولة للواجب

وان كان بعض افرادها معلولة له وهذا ايضا مع فساد

مبانيه مما لا وقع له كما لا يخفى وقال بعض الفضلاء بعد ما وجه

الدلالة وتقييده بهذا الوجه فتامل فانه لا يخلو عن [illegible]

والدليل الا وجود علة تامة لجميع الممكنات خارجة عنها اي
غير ممكنة ولا يثبت بها خصوص الذات المقدسة الالهية
والشيخ صرح بان الاستدلال لوجود المعلول على علة تامة في الحقيقة
استدلال من العلة على المعلول فيكون لميا ويمكن ان يكون
قول المصنف في اثبات الصانع دون اثبات الهية واثبات
الواجب اشارة الى هذا فتدبر انتهى كون هذا الدليل اقول صح
دالا على مجرد وجود علة تامة لم يمكن بعده اثبات التوحيد و
ساير صفات الواجب يثبت خصوص الذات المقدسة
وما نقله من ان الاستدلال بوجود المعلول على وجود علة تامة
كما استدلال لمي وان ثبت في المشهور الى الشيخ لكنه كلام
واه جدا اذ لا فرق بين العلة المعينة اصلا وكانه نيس في الكلام عنه قا وجه
للشيخ الرئيس ما يدل عليه وتحقيق المقام في حواشي والدي دام
ظله العالي ثم ان كان مراده بيان وجه تخصيص الدليل وتعيينه

في نه

فلم يظهر مما علمت فتدبر ثم صلاحية هذا وجها للعدول عن
حكم لم يصلح وجها للعدول عن قوله اثبات الحجة الا ان يق
ان قوله الصانع فيه اشارة الى ان المثبت كما هو وجوده
المشتهر في السن من ان صانع العالم الخ
وليس هذه في قوله اثبات الواجب فافهم والظاهر
النكتة في عدول المص انما هي ما ذكره المحشي ان الدليل
اني ينتقل منه من المص الى الصانع لا العكس وانما قيل
عليه بل هو برهان على كل شيء بل هو في الحقيقة البداية
الوضعية او قد ذكروا في وجه العدول وجوها اخرى
هو الاولى العدول عن ذكره فتفطن وتارة يقولون
ان جميع البراهين انية لكن هذا الدليل اشبه بالانيات
باللم لان من البراهين الانية ما هو اقرب الى اللم في الوثوق
به كما وان يكون في مرتبة على ما صرح به الشيخ الرئيس

وهو الاستدلال باللوازم المتفرعة عن حال الملزوم وهذا
المنهج لكونه نظرا الى طبيعة الموجود كذلك فان حقيقة مفهوم
الموجود انما ينتزع من ذاته بعد ملاحظة ذاته من غير اعتبار غير
قيد زايد على ذاته فهو وان لم يكن برهانا لميا لكنه
لا يقصر عنه ايضا وفيه بحث مذكور في موضعه ويقرب من هذا
ايضا ما ذكره بعض المحققين من انه قد تقرر في فن البرهان
ان اوثق البراهين ما يكون الحد الاوسط فيه حال جوهر
الموضوع وما نحن فيه كذلك لان قولنا بعض الموجود واجب
مشتمل على حال جوهر الموضوع وهي الوجود وطبيعته انتهى وقال
بعض الافاضل ان بعض المحققين في دفع دقيقة هذه الطريق
بهذه العبارة واما ما ذكره طريقة الوجود فلعدم ايرادات
الموردة على طريق الاقطان من امكان الاولية الذاتية
وشبهة ما قبل المعلول الاخير وغيرها وقال في بيان تفرقة الاشراقية والتام

الحكيم

الوجود فظاز الوجود فعل والامكان قوة انتهى فان قلت
ففي هذا المنهج ايضا مستعين بالممكن قلت احضار الممكن ههنا
ليس مقصودا بالذات بل بالعرض والتبعية كما عرف
ممن غيره فان المنظور بالذات فيه هو اثبات ان ما يجري
مجراه انتهى ولا يخفى ان [illegible] الذاتية [illegible]
ما قبل المعلول [illegible] على طريقة الوجود ايضا وما قيل
في الفصل مشترك [illegible] ضعيف جدا اذ ما
افاده من ان اخذ الممكن ههنا ليس مقصودا بالذات بل
بالعرض [illegible]
بل مجرد اخذ للامكان [illegible] مقصودا
بالذات او بالعرض الا ان يكون كلامه متعلقا بما نقله في
بيان شرافته وح لا ايراد عليه هذا وفي كلمات هذا الفاضل
في تتمة هذه الحاشية تامل ولقد تركنا التعرض لها [illegible]

الاطلاق ومقالات الاصحاب وقال بعض الفضلاء المعاصرين

سلمه الله تعالى اقول الطبيعة الوجوب لما كانت طبيعة نوعية

لطبيعة الوجود وعارضة لها فهي متأخرة بالذات عنها كما

لظهر من تتبع عبارات الشفاء وغيره فيكون الموجود بما هو

موجود متقدما بالذات على الموجود بما هو واجب والواجب

بما هو واجب وهذا لا ينافي ما هو المشهور من ان الشيء

ما لم يجب لم يوجد لان المراد منه ان الماهية ما لم تتصف

في مرتبة العقل وجودها بصفة الوجوب لم تتصف بالوجود

الا ان اتصاف الشيء في الخارج بصفة الوجوب متقدم على

تحققه فيه او في الذهن على ثبوته فيه اذا تمهد ذلك فلا يخفى

ان الاستدلال بالموجود بما هو موجود وان له فردا في

الخارج على الواجب بما هو واجب وان له فردا خارجيا

برهان لمي بلا تمحل ولا تكلف الا انه لان ثبوت الفرد الخارجي

فالموجود بما هو موجود متقدم بالذات على الطبع على ثبوت قيد
عن الخارجي للوجوب بما هو وجوب لا يتوهم انه يلزم عن هذا
ان يكون الوجوب بما هو وجوب معلول الشيء اذ يكون
تقدم اعتبار الوجود مع اعتبار الوجوب [illegible]
اذ ذاته تعالى من حيث انه مبدأ [illegible] فرد الوجود [illegible]
من حيث [illegible] فرد [illegible] الاعتبار
الاول مقدم بالذات [illegible]
الوجود على سائر [illegible]
وطبيعة الوجود والموجود بما هو موجود متقدم على جميع الاشياء
بل على جميع الاعتبارات بالذات ولهذا جعل موضوعا للفلسفة
الاولى والمراد بما قال الشيخ وغيره انه لا برهان عليه
بل هو البرهان على كل شيء انه لا برهان على ذاته من غيره
لان ذاته باعتباره من حيث ليس برهانا على نفسه باعتبار

اخر وبعض صفاته ليس مرتبا على البعض الاخر بل هو الشهيد عليه
كما على غيره ولهذا البعض صار هذا المنهج اشرف واخص
ان المعوز فيه وجود ممكن او الحادث او المتحرك شاهد عليه
انتهى وفيه تامل اما اولا فلانا لا نم ان الوجوب نعت للوجود
بل هو كيفية للنسبة على ما هو المشهور وح لا يلزم تاخره
عن الوجود بل يكون متاخرا عن النسبة والنسبة متاخرة
عن وجود الطرفين فيكون متاخرا عن الطرفين فثبت تاخره
عن الوجود الذي هو احد الطرفين على وجه اذ الوجوب انما هو
صفة لنفس النسبة والمتاخر عن الطرفين انما هو وجود النسبة
لانه الفرع لوجود الطرفين فلا يلزم تاخر الوجوب عن الوجود
فتامل واما ثانيا فلان بعد تسليم كونه نعتا للوجود لا نم وجوب
تاخره عنه لانه ان اراد ان الثبوت الرابطي من الوجوب للوجود
متاخر عن ثبوت الوجود في نفسه فغير مسلم بل ثبوت الشيء

للشيء

للشيء مستلزم لثبوته في نفسه لا فرع له على ما هو التحقيق وان

ادعى ان الثبوت في نفسه الموجب متأخر عن الثبوت في نفسه

للوجود فنقول ايضا اذ الثبوت في نفس الموجوب انما هو ممنوع

ثبوت ما انتزع منه اي مبدء فنقول اذ الذات موصوف في نفسه فهو

ثبوته كثبوت الوجود فيرجع معنى ثبوت الوجوب في نفسه الى

ثبوت الذات نفسه بوجوب الوجود في نفسه فلا يكون متأخرا

عن ثبوت الوجود [illegible]

ما اشتهر من تقدم الوجوب [illegible]

له وجوب ايضا على ان [illegible]

نفسه له فلا يمكن ان [illegible] ان يتوقف

به قبلها في مرتبة العقل ايضا وايضا لا شك ان اتصاف الشيء بالوجود لا يتوقف

ايضا على انه يلاحظه العقل اتصافه بالوجوب والصفة به بل يتوقف

على اتصافه به في نفس الامر فان قلت كان مراده مرتبة العقل

هو نفس الامر لان معنى نفس الامر ما يرجع اليه عند التفتيش قلت
بعد التنزل عن تكلف في حمل العبارة وان الايراد الاول
يصرح اظهر الورود كما لا يخفى انه على هذا فالاتصاف بالوجوب الذي
مدعى انه متفرع على الوجود ما هو فعليه البيان اذ نحن لا نعلم بل نحكم
بالبديهة ان الاتصاف بالوجوب ليس الا نفس الامر
وانه ليس الاتصاف به قبل الوجود بمعنى واحد وحصر
وبعد ذلك ان يكون متفرعا على الوجود فاين هذا من عرفته ثم
واما ثانيا فلان الاستدلال [illegible] الموجود ثابت بعد المعلوم
اذ من طبيعة الوجود باعتبار تحققه في ضمن ذلك الفرد وقد علم انه ليس
[illegible] لثبوت الفرد [illegible] بما هو وجب ما يتوهم
كونه علة هو ثبوت الفرد الواجب للموجود وان الاستدلال [illegible]
منه بل هو عين المدعى كما لا يخفى واما خامسا فلانه على ما ذكره
لا يمكن جعل الاستدلال استدلالا على ثبوت الوجود للصانع

تم

نعم بل على ثبوت الوجوب له وفيه مع كونه تعسفا بعدا ان ثبو

ت الوجوب له على زعمه موقوف على ثبوت الوجود له وكذا الاستدلال

انما وقع منه فلا بد ان يثبتوا اولا وجوده حتى يتم الاستدلال على

وجوبه واهم قد اغلطوه [illegible] ان [illegible] اثبات [illegible]

ذلك لا [illegible] على ثبوت الوجوب له [illegible]

ت ذلك [illegible] الموجود [illegible] متقدم [illegible]

وجه ما سبق [illegible] وضعه [illegible]

ما وضعه واخترعه [illegible]

حقق ان موضوع الالهي هو الموجود من حيث هو [illegible]

فيه [illegible] وهو اى العلم الالهي هو الفلسفة الاولى لان علم باولى

في العموم وهو الموجود والوحدة واراد بالعلة الاولى حكم

بانها اول الامور في الوجود وهو ذات الواجب تعالى هو المطلوب

لا الموجود من حيث هو موجود حتى يتوهم تقدمه على جميع الاشياء

ففهم مراد الشيخ بانه لا برهان عليه انه لا يمكن اقامة الدليل اللمي
على وجوده تعالى كما اشرنا اليه وكانه اصطلح على اطلاق البرهان
على خصوص اللمي والدليل على غيره او على الاعم فلا حاجة الى اعتبار التقييد
في كلام المحققين وانما نشأ في الكلام مع ان المرام ليس حمله بانية
انما المرام اثبات ان طريقة الصديقين اقوم واشرف في الاعتبار او بيد كرسيات
هؤلاء لا اعلى منهم وعلى الله التوكل وبه نستعين واما لكونه هذه الطريق
اشرف من الطريق الاخر فلان الملحوظ فيه هو مجرد الوجود وهو
غير المحتاج الى الاستشهاد بشيء من الموجودات على الوجود المشهور فهو منبع كل اشراق فيه
وموجب كل اضافة فالطريق المؤدي له اشرف من غيره هذا وقد
تحقق من كلام الشيخ الذي نقلناه سابقا وجه اخر لاشرافيته
وتوجيهه انه قد لوحظ في الطرق الاخرى شيء من مخلوقاته تعالى
الاجنبية له كالحركة فيها بخلاف هذا الوجه اذ قد لوحظ فيه الموجود المطلق
وهو ليس باجنبي له تعالى بل انه تعالى فرد منه فكان فيه استشهاد

بذاته

موجود ان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا استلزمه لاستحالة الدور والتسلسل الوجود [illegible]

على ذاته وفي الطرق الاخرى يستشهد بشيء من مخلوقاته عليه فهذه
ان الاول اشرف وهذا الطريق اوثق واحكم بانه طريق الصديقين
هذا وقال المصنف في شرح الاشارات لما كان طريقة قوم اصدق
الوجهين وسمهم بالصديقين فان الصديق هو ملازم الصدق
انتهى ويتجه عليه [illegible] زيادة [illegible]
تقريره ما قيل [illegible] يمكن تقريره [illegible] فلا يرد عليه
ما الى انه لا وجه [illegible]
وانت خبير بعدم [illegible]
اذ يكون في البين فرق معنوي [illegible]
كما لا يخفى لكن الصواب [illegible]
ان يقال في الفرق بين هذه الوجوه ان في ثلثة الاول [illegible]
وجود افراد الموجود ثم ردد فيها بانه لا ان يوجد فيها واجب
ام لا والتفاوت فيها انما هو في تأمل هذا الشق ففي الاول حصل

هو لزوم انتهائها الى الواجب فيثبت المط وفي الثاني حينئذ يلزم الدور
والتسلسل المحالين فيكون الشق الثاني باطلا فبقي الاول ويثبت المط
وفي الثالث حينئذ يتحقق الواجب لكن لا يكون المنظور هو ثبوت
المط كما في الاول بل لزوم الخلاف المفروض فيكون المنظور فيه ابطال
بطلان الشق الثاني لكن بوجه الاخر غير ما ذكره الا احتمال الثاني والا تقرير
الرابع هو الذي ذكره الش وهو المشهور بين المتكلمين فقد
اخذ فيه فرد من افراد الموجود المعلوم وجوده بالبديهة ورود
فيه بانه اما واجب فيثبت المط او لا فاما ان يلزم الدور او التسلسل
او ينتهي الى الواجب لما سبق الى الآن فتعين الشق الثالث
وهو المط وح يكون الفرق بينهما ظاهرا لا يكون بمجرد تغير الالفاظ
والعبارات على ما قرره بعض المحققين لكن لا يذهب عليك
انه على هذا يمكن حمل كلام المص على التقرير الاول ايضا كما لا يمكن
حمله على الثاني ووجه التخصيص المحشي التقريرين الاخيرين بانهما يحتملا
كلام المص بل لا يعقل ما ذكره على تقرير بعض المحققين ايضا لانه

على ما ذكره

١٥

على ذكره لا يمكن حمل كلام المص على تقرير الشارح الكهم بل يتعين حمله على التقرير
الثالث فقط كما لا يخفى وبما قررنا ظهر فساد ما قاله بعض المحشين
من ان في عبارة المختصر حزازة اذ الكل محتمل عبارة المص الا ان
بعضها اقرب وبعضها ابعد الا ان يكون مقصوده ان ما ذكره
المص انما هو خلاصة الدليل ويمكن تقريره بكل من تلك الوجوه
بتصرفات في العبارة وفيه لان المحشي لا ينكر ذلك الكل على ضيق بيان
انه على اي وجه يمكن حمل عبارة المص بحيث يكون خصوصية
مضمون ما من الكلام لا ان يكون خلاصة هو ذلك فتدبر
فان كان واحد منها اي من افراد الموجود مطلقا او من افراد
المعلوم به بالبداهة وكذا الحال في قوله وان كان كلها ممكنا اي على
تقديري افراد الموجود في التقريرين الآخرين فلا بد من حمله على افراده مطلقا
كما لا يخفى والفاضل المعاصر قد حمله على التخفي وانت خبير بان انه الموجه
وان كانت العبارة لا تأبى عنه لكنه اعتبار التقييد في التقرير الاول على

تحته بل للاولى لا الجنس لتفاوت بمجرد التعريف في تلك الشق الثاني كما ذكرنا

فالاولى هو التوجيه الاول فتامل   ويمكن حمل عبارة المص

على هذا فقال الفاضل المعاصر سلمه الله تعالى بان يجعل ضمير استغراقه

راجعا الى كون الموجبة واجبا ولام الموجبة للجنس و

القضية تطلق على الافراد وهو الافراد الموجبة وهو المعهود وترجيحه

وعدم حجة الحمل على الاولين لعدم احتمال تقدير افراد ظهر بادنى

تامل انتهى وكان عدم حمله على التقدير الاول بناء على توجيهه

وذلك لانه ان كان للام العهد فيكون المعنى الموجبة المعهود

ان كان واجبا وشيء منها لا يوافق التقرير الاول على ما ذكرنا

اذ المنظور فيه فردا ما من الافراد المعهودة لا فرد واحد معهود

لا فردا ما من الافراد مطلقا هذا ولا على التوجيه الاول الذي ذكرنا

فيمكن حمل عبارة قول المص عليه كما لا يخفى لكن على هذا الاولى حمل عبارة المحشي

على ما ذكرنا الا ان يناقش بانه على ما ذكرنا ايضا يمكن الحمل عليه

المص

المص عليه بان يجعل اللام للعهد ويعتبر التقييد في الموجود بما علم بجهة
اذ اشتمال هذا في عبارة المتن الذي قد يجوز الحذف لا الاختصار فيه
غير عزيز كما لا يخفى على من تصفح هذا او لان قوله كعدم احتمال نقيضه آخر فيه
تأمل اذ يحتمل الحمل على ما ذكره اولا في توجيه التقرير الاول ثم المحشي
وهو تقرير جيد غير التقرير الاستدلال رده بناء على توجيهه الفاضل
فتأمل   اسس لا شك في وجوده موجود داه اعترض عليه بان
هذا الترديد قبيح اذ الموجود الغير المشكوك فيه يمكن لا ثبات
فلا يحتمل ان يكون واجبا وانت خبير بان امثال هذه الترديدات
مما لا يعد قبيحا حيث يكون الغرض استيفاء جميع الاحتمالات
العقلية وعدم اهمال شيء منها حتى لا يبقى مجال للبحث
عنها اصلا على ان من الموجودات التي لا شك في وجودها
ما امكانه نظري كالشمس والقمر ولهذا استدل الخليل عليه السلام بالافول
فلا قبح للترديد اصلا كما قاله بعض المعاصرين ولا حاجة